

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.5
17 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

مقترحات بشأن الفصل الثالث من مشروع برنامج

عمل مجموعة ال ٧٧

ثالثا - ترتيبات بشأن التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض

(تعديلات مجموعة الـ ٧٧)

أف - الاتجاهات الرئيسية في مجال التنفيذ والمتابعة

٦٧- إن النجاح في بلوغ أهداف برنامج العمل سوف يعتمد بصفة حاسمة على التشغيل الفعال لترتيبات تنفيذه ومتابعته ورصده واستعراضه وذلك في المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسوف ينصب معظم الاهتمام في مسارات المتابعة الثلاثة على النحو التالي:

(أ) في المستوى الوطني، سيقوم كل من أقل البلدان نمواً، بدعم من شركائه في التنمية بتعزيز تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل وذلك بترجمتها إلى تدابير محددة في إطار خطة عمله الوطنية؛

(ب) وينبغي أن تتركز المتابعة الإقليمية على التعاون بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان في المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) وينبغي أن تهتم المتابعة على المستوى العالمي بالدرجة الرئيسية بتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لدى أقل البلدان نمواً، ورصد تنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها، واستعراض سير آليات التنفيذ والمتابعة في المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية والقطاعية، ومسائل رسم السياسة على الصعيد العالمي مع ما يترتب عليه من آثار بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٦٨- وينبغي أن تحظى المتابعة والرصد واستعراض برنامج العمل على أساس المسارات المرسومة أعلاه بمشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وينبغي أن تجري هذه العمليات بصورة متماسكة ومتداخلة فيما بينها، وبالتالي ينبغي إقامة صلات وصل تعمل على نحو حسن بين مختلف مستويات المتابعة. ومن خلال هذه العمليات، فإن التدابير المحددة في برنامج العمل سوف تجري مواءمتها أيضاً بصورة منتظمة مع التطورات الجديدة والمستجدة.

٦٩- وسوف تستخدم الأهداف والغايات المرسومة في برنامج العمل في عملية استعراض وتقييم أداء أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية وذلك في مجال تنفيذ مختلف الالتزامات. وإلى جانب آليات المتابعة المحددة أدناه، من الممكن تيسير مثل استعراضات الأداء هذه بعمليات استعراض مستقلة يقوم بها الأنداد لتطبيق الالتزامات من جانب كل بلد من أقل البلدان نمواً وشركاء هذه البلدان كجزء من المتابعة في المستويات الوطني والقطاعي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٧٠- ومن شأن متابعة ورصد برنامج العمل أن يساهما في متابعة منسقة لتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن القمم والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك استعراضاتها خماسية السنوات، إلى جانب غيرها من الاتفاقات والمبادرات الرئيسية بشأن التنمية بقدر ما تتصل بأقل البلدان نمواً.

دور منظومة الأمم المتحدة

٧١- إن المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بوصفها من قدامى الشركاء في عملية التنمية في أقل البلدان نمواً، لها دور خاص تؤديه في عملية تنفيذ برنامج العمل. وينبغي لهذا الغرض الانتفاع بشكل ملائم من التجربة والدراية والموارد المتوفرة لدى المنظومة، بما في ذلك المستوى الميداني. والجهود التي تبذل في المستوى القطري من جانب منظمات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار شبكة المنسقين المقيمين، لمساعدة أقل البلدان نمواً في ترجمة الغايات والأهداف المنبثقة عن المؤتمرات والقمم العالمية إلى تدابير ملموسة في ضوء الأولويات الوطنية تعتبر فرصة سانحة لتعزيز القيام بمتابعة فعالة للالتزامات ببرنامج العمل. وينبغي لهذه العملية أن تتعزز.

٧٢- والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة مدعوة لأن تواصل إيلاء الأولوية العالية لأقل البلدان نمواً وإدماج أحكام برنامج العمل بشكل ملائم في برامج عملها. وحبذا لو اضطلعت ببرمجة متعددة السنوات للتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً. كما يطلب من هيئاتها التنفيذية تنظيم تقييمات قطاعية لبرنامج العمل على فترات منتظمة كل في مجال ولايته وأن تجعل حصيلة هذه التقييمات متاحة عند القيام بالاستعراضات العالمية السنوية. كما تدعى هذه المنظمات إلى المشاركة كاملاً في استعراضات برنامج العمل وذلك في المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

٧٣- ويرجى من الأمين العام للأمم المتحدة أن يضمن على مستوى الأمانة كامل التعبئة والتنسيق لجميع الأجزاء في منظومة الأمم المتحدة لتيسير تنسيق تنفيذ ومتابعة برنامج العمل. كما أن لجنة التنسيق الإدارية مدعوة للنظر في إقامة آلية ملائمة مشتركة بين الوكالات لعملية المتابعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبرنامج العمل. ويمكن الإبقاء على فعالية شبكة مراكز التنسيق في كل منظمة من منظومات الأمم المتحدة التي أنشئت في سياق التحضيرات للمؤتمر وذلك في سياق استعراض ومتابعة تنفيذ برنامج العمل أثناء العقد.

بمجال التنمية، بالإضافة إلى تعبئة موارد التنمية الخارجية لصالح أقل البلدان نمواً، آخذة في الاعتبار هياكل التنمية الوطنية. وينبغي تعزيز هذه الآليات وتنظيمها على أساس أكثر منهجية كما ينبغي أن تشمل جميع البلدان في مجموعة أقل البلدان نمواً. وينبغي كذلك توسيعها لتشمل جميع الجهات المانحة.

٧٨- وينبغي لعملية الاستعراض القطرية أن توفر أيضاً الدعم لتعزيز صلات الوصل بين الهيكل الاقتصادي الإجمالي والاستراتيجيات القطاعية. وينبغي استعمال السياسات والاستراتيجيات القطاعية على نطاق أوسع كأداة من أجل تنسيق المعونة. كما ينبغي تعزيز التكامل المتبادل بين عملية الاستعراض القطرية والمحافل الوطنية.

٧٨ مكرر- إن تنسيق المعونة تنسيقاً فعالاً هو العنصر الأساسي في تحقيق الكفاءة القصوى للدعم الخارجي في ظل الريادة الشاملة لحكومات أقل البلدان نمواً. وينبغي بذل الجهود لتفادي تلازم نظم استهداف عملية توزيع الموارد وبرمجة هذه العملية وتنسيقها. إن وضع الشركاء الإنمائيين طرائق تشغيلية لتنفيذ الالتزامات المختلفة الواردة في برنامج العمل سيضمن شفافية الدعم المتوقع تقديمه لعملية التنفيذ على الصعيد القطري كما سيضمن إمكانية التنبؤ بهذا الدعم.

الصعيدان دون الإقليمي والإقليمي

٧٩- ينبغي للجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية أن تضطلع، بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري وبالتعاون مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية والإقليمية، بالرصد والاستعراض الدوريين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي لما يجرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل. وينبغي لتلك اللجان أن تتيح لأقل البلدان نمواً في إقليم كل منها، إلى جانب البلدان النامية المجاورة، فضلاً عن البلدان الأخرى في الإقليم ذاته، فرصة لتبادل الخبرات والسعي إلى إيجاد حلول للمشاكل المشتركة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي.

٨٠- كما ينبغي السعي، في عملية المتابعة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، إلى وضع حلول فيما يتعلق بالسياسات العامة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي تلي بشكل أفضل احتياجات أقل البلدان نمواً. كما ينبغي في تلك العملية مساعدة البلدان المذكورة على الوفاء بمتطلبات المنافسة العالمية عن طريق تكييف الأطر والروابط القائمة حالياً، الإقليمية منها ودون الإقليمية، تكييفاً مناسباً في مجال التجارة والتمويل والاستثمار، مع العمل في الوقت ذاته على تحسين نوعية تكاملها الاقتصادي الدولي.

٨١- وينبغي للجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تواصل العمل على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً ومعالجة مشاكلها كجزء من عملها المستمر، وينبغي لها أن تسهم بذلك في عملية المتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي.

وينبغي إيلاء اهتمام لضرورة تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على الاضطلاع بأنشطة المتابعة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٨٢- إن مصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للبلدان النامية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية مدعوة إلى إيلاء الاهتمام التام لإجراء تحليل اقتصادي ورصد لمشاكل أقل البلدان نمواً واحتياجاتها ومنجزاتها، وإلى الإسهام إسهاماً مناسباً في عمليتي المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

الصعيد العالمي

٨٣- إن ما تم التعهد به من التزامات في برنامج العمل ينبغي أن يتجلى في ما يعقد من مؤتمرات قمة ومؤتمرات رئيسية على الصعيد العالمي، وكذلك في ما تقرر عقده من مؤتمرات وإقامته من تظاهرات وفي حصائلها النهائية. وإن ما يتم اتخاذه من ترتيبات رصد ومتابعة واستعراض على الصعيد العالمي هو جزء لا يتجزأ من العملية الشاملة، حيث إن هذه الترتيبات جميعها مكتملة وداعمة لما ورد ذكره أعلاه من ترتيبات على الأصعدة القطرية ودون الإقليمية والإقليمية.

٨٤- وعلى غرار برامج العمل السابقة، ينبغي للجمعية العامة أن تواصل رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد في إطار بند محدد يدرج في جدول أعمالها. وفي هذا الصدد، ينبغي الاضطلاع، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأعمال تحضيرية جوهرية، فضلاً عن قدر وافٍ من التقييم لما تتخذه هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة من إجراءات فيما يتعلق بوضع برنامج العمل موضع التنفيذ، كما ينبغي التنسيق بين هذه الإجراءات.

٨٥ (بديلة)- بغية الاضطلاع بتقييم منتظم وتحضير جوهري مناسب وتنسيق وافٍ لعملية وضع برنامج العمل موضع التنفيذ، ينبغي تخصيص جزء محدد على النحو المناسب في الدورتين السنويتين الموضوعيتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للجمعية العامة، في هذا الصدد، أن تنظر في استحداث جزء سادس في دورتي المجلس لهذا الغرض.

٨٦ (بديلة)- سينظر في كل استعراض سنوي فيما يلي: (أ) متابعة ورصد وتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي، من خلال تقارير تقدمها الحكومات، فضلاً عن أمانات هيئات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الحكومية الدولية، وتقارير تقدمها كذلك منظمات ومؤسسات دون إقليمية وإقليمية ودولية أخرى ذات صلة بشأن وضع برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً موضع التنفيذ؛ (ب) تعزيز التعاون الدولي دعماً لبرنامج العمل، بما في ذلك التنسيق فيما بين الجهات المانحة وفيما بين المنظمات المشار إليها أعلاه؛ (ج) وضع سياسات وتدابير جديدة في ضوء ما تواجهه أقل البلدان نمواً من ظروف محلية وخارجية آخذة في التغيير.

٨٦ مكررا- وبغية الاضطلاع بأعمال تحضيرية فعالة للجزء الحكومي الدولي الرفيع المذكور أعلاه من الدورتين السنويتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيتم إحياء الفريق الحكومي الدولي السابق المعني بأقل البلدان نمواً، في إطار الدورتين السنويتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسيجتمع هذا الفريق على فترات منتظمة، بمشاركة خبراء حكوميين، بمن فيهم خبراء من أقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ ترتيبات لضمان مشاركة خبراء من أقل البلدان نمواً في دورات الفريق الحكومي الدولي.

٨٦ ثالثا (بديلة)- تدعى الهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها المنظمات المتعددة الأطراف إلى إدماج تنفيذ برنامج العمل هذا في صلب برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية. وينبغي مواصلة العمليات الحكومية الدولية القائمة في هذه المنظمات، مثل لجنة الدورة لمجلس التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، وتعزيز هذه العمليات بالشكل المناسب. ويدعى مجلس التجارة والتنمية بوجه خاص إلى النظر في تحويل لجنة دورته المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة. وتدعى هذه الهيئات الإدارية أيضا إلى توجيه انتباه جزء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بأقل البلدان نمواً تحزره كل من منظمتها من تقدم في تنفيذ برنامج العمل هذا.

٨٧ (بديلة)- ستعقد في عام ٢٠٠٦ دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في منتصف المدة والنظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء. وستنظر الجمعية العامة قبيل نهاية العقد في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً بغية إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبت في ما يلزم اتخاذه من إجراءات تالية.

٨٨ (بديلة)- توجد حاجة ماسة إلى إنشاء آلية فعالة تدعم عملية الاستعراض والمتابعة الحكومية الدولية لتنفيذ برنامج العمل من جانب الجزء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجموعة الحكومية الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً؛ وضمان تعبئة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ وتوفير دعم أساسي لمشاركة أقل البلدان نمواً في المحافل المتعددة الأطراف المناسبة. وتحقيقا لهذه الغاية، يرجى من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، حال اختتام المؤتمر، بتحويل المكتب الحالي للمنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٨٨ مكررا- يرجى من الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين توصيات ملموسة بشأن توفير موارد من الموظفين وموارد أخرى في هذا الصدد وفقا للقرار ٢١٤/٥٥، وذلك في إطار باب منفصل من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بهدف تزويد مكتب الممثل السامي بما يكفيه من الموظفين والموارد الأخرى. ويرجى من الأمين العام، كتدبير فوري، أن يكفل بدء عمل مكتب الممثل السامي بنفس مستوى الموارد الذي رصدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين لأجل متابعة ورصد برنامج العمل للتسعينات، وكذلك الموارد التي خصصتها الجمعية العامة في دورتها التالية لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وللأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث لأقل البلدان نموا. وتدعى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إعارة موارد من الموظفين إلى مكتب الممثل السامي بهدف تعزيز الصلات الفعالة والمنسقة مع أنشطة المتابعة على الصعيدين القطري والقطاعي. ويحث الشركاء الإنمائيون على تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا المقرر إسناد إدارته إلى مكتب الممثل السامي، بغية دعم الأنشطة المتصلة بمتابعة برنامج العمل، بما في ذلك تيسير إعارة موظفين من وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيقيم مكتب الممثل السامي علاقات وثيقة مع لجنة التنسيق الإدارية واللجان الإقليمية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشبكة المنسقين المقيمين بهدف تيسير التعبئة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

- - - - -